

سياسات وبرامج البنك المركزي وأثرها على حجم التمويل المصرفي

دراسة حالة المصارف السودانية خلال الفترة 1997-2017م

أ.د: إبراهيم فضل المولى

أ. مصطفى ابراهيم عبدالنبي

المستخلص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر بعض سياسات وبرامج البنك المركزي على حجم التمويل المصرفي، وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى تأثير سياسات وبرامج بنك السودان المركزي في أداء المصارف السودانية، وتقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها " توجد علاقة عكسية بين كل من نسبة الاحتياطي النقدي القانوني وهامش المرابحة و حجم التمويل المصرفي المقدم من قبل الجهاز المصرفي السوداني" وبعد تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (Eviews-9) قد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها. أن الزيادة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني تؤدي إلى نقصان في حجم التمويل المصرفي، مع وجود اثر كبير لسياسات البنك المركزي المتعلقة بتحديد هامش المرابحة بصورة عكسية مع حجم التمويل المصرفي مما يؤثر علي ربحية المصارف وخاصة انها تعتمد بشكل أساسي على التمويل المصرفي، من تلك النتائج التي خلُصت إليها الدراسة توصي باحكام التنسيق بين بنك السودان المركزي والمصارف العاملة عند وضع السياسات حتى يحدث التناغم التام عند التنفيذ، الأمر الذي يؤدي إلى رفع كفاءة أداء المصارف، وضرورة قيام البنك المركزي بوضع سياسات مرنة من شأنها أن تتواءم مع أي تغيرات قد تحدث في مؤشرات الاقتصاد الكلي بصورة عامة والنشاط المصرفي على وجه التحديد، وكذلك مع أي تطورات قد يتعرض لها الاقتصاد العالمي.

Abstract

The study aimed to measure the effect of some policies and programs of the Central Bank on the volume of bank financing. The problem of the study was to know the extent of the influence of the policies and programs of the Central Bank of Sudan on the performance of Sudanese banks. Murabaha and the volume of bank financing provided by the Sudanese banking system. After analyzing the study data using the Eviews-9 statistical package, the study had reached at set of results, the most important of which are; the increase in the statutory cash reserve ratio leads to a decrease in the volume of bank financing, with a significant impact of the central bank's policies related to determining the profit margin with inverse relation to the volume of bank financing, which affects the profitability of banks,

especially as they mainly rely on bank financing. The study was concluded by recommending the provisions of coordination between the Central Bank of Sudan and the operating banks when setting policies so that complete harmony occurs when the policies are implemented. This action leads to raising the efficiency of the banks' performance. In addition the necessity for the Central Bank to develop flexible policies that would be in line with any changes that may occur in the economic indicators in macroeconomic activity in general and banking activity in particular, as well as with any developments that the global economy may be exposed to it.

الفصل الأول: الاطار المنهجي للدراسة

مقدمة:

تعتبر وظيفة الرقابة والإشراف أحد المهام التي تقوم بها البنوك المركزية في إطار رقابتها على المصارف التجارية، وذلك من خلال وضع البرامج والسياسات التي هي بمثابة موجّهات ملزمة التنفيذ بالنسبة للمصارف، حيث ان رقابة البنوك المركزية على المصارف التجارية تبدأ منذ التصديق الأولي للتصريح بممارسة النشاط المصرفي وتستمر هذه الرقابة وتأخذ عدة أشكالاً من خلال استخدام مجموعة من الوسائل والادوات الكمية وغير الكمية. وقد مرت عملية الرقابة المصرفية بعدة مراحل خلال العقود الخمسة الماضية ولكل مرحلة ملامحها وتداعياتها من حيث القوانين والتشريعات، والنظم والبرامج والسياسات والأدوات المستخدمة.

هذا، وقد تطورت البرامج المصرفية في عقد التسعينيات من القرن العشرين، حيث جاءت في إطار كلي متضمنة مجموعة من الخطط والاستراتيجيات التي تبنتها الدول في إطار الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي لكافة المؤسسات والهيئات في القطاعات المختلفة.

و تمشياً مع تلك التطورات قام بنك السودان المركزي بتبني وتطبيق مجموعة من البرامج والسياسات والخطط التنفيذية، وذلك بهدف الوصول لإصلاحات إدارية ومالية في القطاع المصرفي من خلال إصدار وتنفيذ ومتابعة سياسات مصرفية أكثر شمولاً، وإعداد كوادر بشرية أقدر كفاءة ورشداً على قيادة العمل المصرفي، وكذلك العمل على تطوير أدوات السياسة النقدية والتمويلية لتواكب المتغيرات والمستجدات والتطورات الإقليمية والعالمية في صعيد الهندسة المالية والإدارية ومستحدثاتها على وجه العموم والصناعة المصرفية وتقنياتها وأدواتها على وجه التحديد.

تحاول الدراسة تتبع البرامج والسياسات التي طُبقت في المراحل المختلفة، وذلك للتعرف على أثرها في حجم التمويل المصرفي.

مشكلة الدراسة:

إن قيام المصارف بعملية إستقطاب وحفظ مدخرات الجمهور واستثمارها في الأنشطة الإقتصادية المختلفة، بهدف تحقيق أكبر عائد مادي منها بحيث يُلبي رغبات ثلاث جهات رئيسة تتمثل في المصارف في المقام الأول بإعتبارها الجهة الحافظة والأمانة على أموال المودعين، وأصحاب المدخرات الذين لهم الثقة الكافية بأن أموالهم في جهة أمينة فضلاً عن أنهم يرغبون في أن تحقق تلك الودائع عوائد مجزية، بالإضافة إلى الجهة الثالثة التي تتولى عملية الرقابة والإشراف (البنك المركزي) على المصارف والتي ينبع اهتمامها من تحقيق السلامة المصرفية، حيث ان التعامل مع الأموال (النقود) تصاحبه مجموعة من المخاطر وظروف عدم التأكد، مما قد يعرضها للخسائر أو الفقدان الجزئي أو الكلي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مما يترتب على ذلك من آثار سلبية بالنسبة لأصحاب تلك الأموال والمصارف والسلطات النقدية كل على حدٍ. وكل ذلك قد يحدث بسبب التساهل والإدارة غير الرشيدة في التعامل مع أموال المودعين أو ضعف الرقابة والإشراف من قبل البنوك المركزية على المصارف التي تقع تحت رقابتها.

أهمية الدراسة:

تأتى أهمية الدراسة في أن قوة وتطور اقتصادات الدول أصبحت تُقاس بقوة وتقدم أجهزتها المصرفية المتمثلة في مقدراتها المالية وكفاءاتها الإدارية والنظم التقنية المستخدمة وفاعلية نُظم الضبط الداخلي المتبعة (Internal Control)، بالإضافة إلى كفاءة وفاعلية أجهزتها الرقابية، حيث ان ذلك ينعكس بصورة مباشرة على كمية وجودة الخدمات المصرفية المقدمة ومقدرة المصارف من المنافسة على الصُعد الإقليمية والدولية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي :

- تتبع البرامج والسياسات التي تبنتها السلطات النقدية في السودان خلال العقود الماضية
- معرفة العوامل الكمية وغير الكمية التي أثرت علي التجربة والوقوف على المحصلة النهائية لها وما حققته من إيجابيات والعمل على تعزيزها ومعرفة السلبيات والعمل على تلافئها.

فروض الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها " توجد علاقة عكسية بين كل من نسبة الاحتياطي النقدي القانوني وهامش الرباحة و حجم التمويل المصرفي المقدم من قبل الجهاز المصرفي السوداني "

منهجية الدراسة:

تنتهج الدراسة المنهج التحليلي الإحصائي بصورة أساسية من خلال تحليل المؤشرات المصرفية وربطها بالمؤشرات القياسية، وعمل المقارنات بالمؤشرات المشابهة لدى بعض الجهات الأخرى، وذلك استناداً على بعض المعايير والمؤشرات الكمية وغير الكمية التي لها أثر على أداء الجهاز المصرفي، وذلك من أجل اختبار صحة أو عدم صحة الفروض العلمية الموضوعية من خلال مؤشرات مصرفية واقتصادية مختلفة.

حدود الدراسة:

بما أن موضوع الدراسة يتناول أثر برامج وسياسات البنك المركزي على حجم التمويل المصرفي في السودان فإن الحدود الموضوعية هي السودان - بنك السودان المركزي والبنوك التجارية.

أما الحدود الزمانية للدراسة فيتم التركيز على الفترة 1997-2017م ، باعتبار أنها شهدت العديد من التحولات والتطورات في الاقتصاد السوداني على وجه العموم والقطاع المصرفي على وجه التحديد وهي فترة تستحق الدراسة والتقييم.

مصادر معلومات الدراسة:

تستعين الدراسة بصورة جزئية بالمصادر الأولية كالمقابلات الشخصية مع بعض من ذوي الاختصاص. بينما يتم التركيز بصورة أساسية على المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي والبنوك الأخرى والإحصاءات والدوريات والبحوث العلمية والدراسات الأكاديمية وأوراق العمل العلمية وأي موضوعات ذات صلة والتي تصدرها المصارف والمؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية.

تنظيم الدراسة:

تتألف الدراسة من ثلاثة محاور أساسية هي الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث والفصل الثاني: الإطار النظري والفصل الثالث: الإطار التحليلي التطبيقي للدراسة و النتائج والتوصيات والمصادر والمراجع.

الدراسات السابقة:

1-دراسة: علي محمود القاضي -2017م.

هدفت الدراسة إلي التعرف على إجراءات البنك المركزي الكويتي في التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان الناجم عن الأزمة العالمية وقد قام الباحث باختيار عينة طبقية من موظفي الائتمان من بنك الكويت الوطني والبنك التجاري الكويتي . ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها يوجد أثر لإجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية كتعديل تعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية ، وتعديل تعليمات السيولة النقدية القانونية على تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان، ويوجد أثر لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة للبنك المركزي الكويتي كتحفيض سعر إعادة الخصم والتوقف عن إصدار شهادات الإيداع وتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على تشدد البنوك التجارية في منح الائتمان. وكانت أهم التوصيات قيام البنك المركزي الكويتي بدراسة أسباب رفض البنوك التجارية الكويتية لطلبات التسهيلات المصرح بها من قبل تلك البنوك بهدف الوصول إلى نقاط الاتفاق لإيجاد حلول تكفل التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان ، وتفعيل البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية بما يكفل عدم لجوء البنوك التجارية الكويتية مستقلاً لتوظيف السيولة النقدية الفائضة لديها من خلال هذه الوسائل الأمر الذي يعزز من توجه البنوك التجارية في منح الائتمان(3).

2-دراسة: سوسن عبد الرحيم سفيان ،2004م.

استعرضت الدراسة أهمية الدور الإيجابي الذي تلعبه تقنية المعلومات والتطور الإلكتروني في الخدمات المصرفية الإلكترونية بالتركيز على المصارف السودانية. إن الغرض الأساسي من الدراسة هو الوصول إلى نتائج لمعرفة ما إذا كانت المصارف السودانية تستطيع تقديم خدمات مصرفية متطورة. ومن أهم الفرضيات: تقديم المصارف للخدمات المصرفية باستخدام تقنية المعلومات والتطور الإلكتروني يؤدي إلى تقديم خدمات مصرفية متطورة ومبتكرة تناسب متطلبات العملاء ويؤدي ذلك إلى سرعة إنجاز الخدمة

المصرفية وبالتالي توفير زمن العميل. وأهم النتائج: استخدام تقنية المعلومات والتطور الإلكتروني في العمل المصرفي يؤدي إلى سرية وانجاز الخدمة المصرفية وبالتالي توفير زمن العميل. وكذلك استخدام هذه التقنيات يقوي من المركز التنافسي للمصارف السودانية في ظل العولمة وتحرير الأسواق وكانت أهم التوصيات هي الاهتمام بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى يتم توفير قاعدة معلوماتية وتكنولوجية تتناسب ومتطلبات الصيرفة الإلكترونية. وضرورة تطوير وتقوية الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي من حيث تنمية الجهاز المصرفي وتوفير وسائل وأدوات تطبيق التكنولوجيا المصرفية (13).

3-دراسة: إيناس عمر محمد2008م.

تبحث الدراسة في تقنية الخدمات المصرفية وأثرها على أداء المصارف السودانية، مع أخذ دراسة حالة بنك أمدرمان الوطني، وتتمثل أهداف البحث في إبراز مفهوم الخدمة المصرفية وأنواعها وأهميتها بالإضافة إلى أهمية استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمة المصرفية، وضع الباحث فرضيات من أهمها تقنية الخدمات المصرفية تؤثر على تطوير المصارف السودانية، المنافسة بين المصارف في كسب العملاء دفعت الكثير من المصارف إلى استخدام الوسائل التكنولوجية في تقديم خدمات مصرفية متجددة، ولتحليل تلك الفرضيات تم انتهاز مناهج البحث التحليلية والوصفية والتاريخية، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي ما يلي: تُعتبر التقنية من أهم العوامل التي ساعدت على الاستمرار والنجاح والتميز في المصارف، التطور الذي يشهده العالم من حولنا في مجال تطوير وتحديثات الخدمات المصرفية دفع البنوك إلى التنافس لاستخدام الصيرفة الرقمية أما أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة تمثلت الباحث بتلخيص، في الآتي: مواكبة التطور التقني للارتقاء العالمي بمستوى الخدمات المصرفية السودانية، ضرورة الاهتمام بالجانب الإداري في مجال التقنية وذلك بتدريب الموظفين عن طريق عقد دورات تدريبية لهم (8).

4-دراسة: جون وكاي 2001 م

عنوان البحث المحددات الأساسية لجودة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت حيث ركز الباحثان على القضايا المرتبطة بجودة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت ودورها في تسهيل عملية التبادل خاصة المعاملات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، وقد توصل الباحثان إلى أن الدقة وسهولة الاستخدام والأمان هي من العوامل التي يبحث عنها المستخدم بتبني الخدمات الإلكترونية، مع ضرورة توفير خدمات مصرفية

متنوعة عبر الإنترنت يستطيع من خلالها العميل الاختيار ضمن مجموعة من الخيارات، فضلاً عن توفير السهولة والاعتمادية للشبكة الحاسوبية للحصول على الخدمات المصرفية الإلكترونية (11).

5- دراسة: محمد جعفر إبراهيم-2015 م

تناولت الدراسة التقنية المصرفية وتعريفها وأهميتها وتطبيقاتها والتجربة السودانية في التحول من نظام تقليدي إلى نظام يعتمد التقنية أساساً لعمله، كما تطرق البحث للبيئة التنظيمية والجهات المشاركة فيها، والسياسات، والقوانين المنظمة للتقنية المصرفية وأثر البنية التحتية عليها، تم استخدام أداة الاستبيان للنظر في رؤية عينات الدراسة لتأثير التقنية المصرفية، وقد أظهرت عينات البحث بعد تحليلها باستخدام برامج التحليل الإحصائي الاهتمام بالتقنية المصرفية وأهمية تطويرها لمستوى مرضٍ للمستفيدين ويتسق مع تطويرها الاهتمام بالبنية التحتية التي اعتبرتها عينة البحث تحدياً مؤثراً مما يضع أمام شركات الاتصالات وهو الهيئة القومية للاتصالات أهمية وضع سياسة توسعية بتقنيات جديدة تشمل أنحاء السودان لتوفير الاتصالات التي تمضي وراءها خدمة التقنية المصرفية، أيضاً الاهتمام بالتعرفة وضبط الجودة والاهتمام بالحاجات المتجددة للقطاع.

تم التوصل إلى أن مستوى التقنية متطور لكنه لم يصل لرضا عينة الدراسة مما يستدعي مزيداً من الإصلاحات على البيئة التنظيمية للمصارف والاتصالات وحاجة المنظمين للتوعية باللوائح والقوانين، مع إعادة النظر في هيمنة المنظم المصرفي والعمل لتقليل تأثير المقاطعة الاقتصادية الأمريكية على التقنية المصرفية خاصة التعاملات الإلكترونية عبر الإنترنت (9).

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

يتناول هذا الفصل من الدراسة ادبيات الدراسة من التعريف على المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

أولاً. التمويل المصرفي:

تختلف وجهات نظر الباحثين في تقديم تعريف للتمويل، إلا أنهم يجمعون على أن التمويل يعني "توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع و تطوير مشروع خاص أو عام". كما يعرفه البعض على أنه "إمداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها "

تعريف التمويل المصرفي:

يقصد به مختلف القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية الى المؤسسات التي تكون في حاجة إليه إما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثماراتها أو لحل أزمة سيولة آنية تمر به.

إن التمويل هو أحد أهم الوظائف التي تقوم بها الإدارة المالية، و ذلك لما يترتب على عملية التمويل من اتخاذ مجموعة من القرارات أهمها تلك المتعلقة باختيار مصادر التمويل ، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر من القرارات المعقدة ، وتقوم الإدارة المالية باختيار مصادر التمويل وفق خصائصها أي دراسة العوامل المؤثرة على اختيارها ، حيث أن هذه العوامل تعبر بشكل أساسي عن إمكانيات المؤسسة و عن احتياجاتها و قدراتها على تسديد التزاماتها.

تعريف آخر للتمويل المصرفي :

يتم هذا النوع من التمويل عن طريق الخدمات المصرفية الإستثمارية، حيث يتم توفير العائد المادي لشركة أو مؤسسة ما من أجل رفع قيمتها وإدارة مخاطرها، وهي أحد الوسائل التي يلجأ اليها رجال الأعمال للحد من المخاطر، ويتم التمويل تبعاً لعدة عوامل أهمها رأس مال الشركة والأصول الثابتة للمشاريع،

أنواع التمويل المصرفي:**أ. التمويل المباشر:**

يأتي تعريف هذا النوع من أسمه، حيث يتم التمويل بين طرفي التعامل دون تدخل من أي وسيط حتى البنوك، ففي هذا الأمر يقوم الأطراف المعنيين بتحقيق توازن اقتصادي، حيث يقوم صاحب الجانب المادي الوفير بإعطاء صاحب الجانب المادي المتعسر قرضاً لتلبية أعماله وإتمام مشاريعه، ويختلف أنواع المقترضين في هذا النوع من التمويل فينقسموا الى حكومات ومستهلكين وعائلات، الحكومات تستطيع اقتراض الأموال لتحقيق أهدافها وإقامة مشروعاتها القومية في مقابل تسديد هذا القرض بطريقة ما سواء بالأرباح أو نظير أي شيء آخر ومثال لذلك قرض الصندوق الدولي الصندوق التابع لمنظومة بريتون وودز التابعة للأمم المتحدة، حيث يقوم الصندوق بتحقيق أغراض الاستقرار الاقتصادي، حيث يساعد البلدان المختلفة على إتباع سياسة اقتصاد معينة مع إعطائها قرض لذلك، والنوع الآخر من المقترضين هو المستهلك وهو ما يتم بين المؤسسات بعضها لبعض أو لبعض الناس مثل القروض التي توفرها الشركات على هيئة مجموعة من الاستثمارات داخلها، وشراء الاسهم مقابل الحصول على جزء من الارباح، والنوع

الثالث والآخر هو بين الافراد بعضهم البعض ويتم ذلك باقتراض مبلغ من شخص ما مقابل سداده في وقت لاحق ويتم بضمانات وبدون ضمانات، والضمانات هنا تتشكل في ايصالات الأمانة والكمبيالات وما الى ذلك.

ب. التمويل غير مباشر: يتم من خلال الوسيط المشترك الذي يجمع بين أصحاب الاموال ووضعها تحت تصرف أصحاب الادخار والاستثمار، وهنا يأتي هذا النوع تبعاً لخوف بعض المستثمرين من تحمل مخاطر التمويل المباشر ووضعه تحت تصرف الشركة الوسيطة لتحميلها أي مخاطر تحدث في المستقبل (9)

ثانياً. سعر الخصم (هامش المراجعة):

وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل توفير السيولة النقدية اللازمة للبنوك، إما من خلال الإقراض المباشر أو من خلال إعادة خصم أو شراء الأوراق التجارية التي تقدمها له البنوك وهذا السعر لا يتحدد بواسطة البنك المركزي بناء على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة، بل يتحدد بطريقة أعم بهدف التأثير على السوق النقدي وعلى قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، فإنخفاض سعر الخصم من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الائتمان في السوق بينما تؤدي زيادة سعر الخصم إلى التقييد من حجم الائتمان، وذلك بسبب التأثير المباشر لسعر الخصم لدى البنك المركزي على أسعار الفائدة السائدة في السوق من ناحية وعلى كمية وسائل الدفع وإقبال البنوك على خصم ما لديها من أوراق تجارية وتغيير حجم سيولتها وقدرتها على منح الائتمان من ناحية أخرى (6).

فاعلية سياسة سعر الخصم:

فاعلية هذه السياسة تستدعي ألا تكون هناك مصادر أخرى تستوعب السيولة أو الائتمان بخلاف البنك المركزي فإذا كانت لدى المشروعات المختلفة الاحتياطات النقدية السائلة المخصصة للتمويل الذاتي أو وردت في الاقتصاد القومي رؤوس أموال أجنبية قادمة من الخارج بغرض التوظيف والحصول على عائد فإن رفع سعر الخصم لا يؤثر في مقدرة السوق النقدية على تقديم الأصول النقدية السائلة وعلى زيادة حجم الائتمان.

وحتى بالنسبة للبنوك التجارية لوحدات مستقلة فالاتجاه إلى البنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أصول يفترض الحاجة إلى التمويل من جانب هذه البنوك ونقص السيولة اللازمة لها كما أن رفع سعر الفائدة يزيد من إيداعات الأفراد والمشروعات للحصول على عائد مرتفع مما يزيد من سيولة البنوك التجارية ويرفع من مقدرتها على إعطاء القروض وخلق الائتمان دون الاعتماد على البنك المركزي، فبمجرد رفع سعر الخصم من جانب البنك المركزي ليس كافياً لأن يجعل البنوك التجارية تحجم عن خلق الائتمان والتوسع في القروض بحجة نفقات القرض حتى لو كانت تنقصها السيولة فهي تلجأ إلى البنك المركزي لخصم ما لديها حتى لو تحملت نفقة أكبر ما دام يمكنها أن تمتص الزيادة في سعر الخصم من النفقة الكلية للدين بحيث تظل أرباحها ثابتة ويتحمل الزيادة في الواقع العميل الراغب في الحصول على القرض (3).

ثالثاً. سياسة الاحتياطي النقدي القانوني:

حسب قوانين رقابة المصرف المركزي على المصارف التجارية فإن المصارف التجارية ملزمة بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها لدى المصرف المركزي كاحتياطي قانوني إلزامي ويندرج ضمن إجمالي الودائع.

ويحسب الاحتياطي النقدي بناء على المتوسط الشهري لحجم ودائع المصرف التجاري في ذلك الشهر فإذا تخلف المصرف التجاري عن تسديد ما عليه من احتياطي نقدي فإن المصرف المركزي يفرض عليه فائدة أعلى على المبالغ الناقصة وذلك ليحث المصارف التجارية لتسديد ما يترتب عليها من احتياطي نقدي قانوني.

وفي ظروف الركود الاقتصادي فإن المصرف المركزي يلجأ إلى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، بينما في ظروف التضخم فإنه يرفع هذه النسبة، وذلك لتقليص قدرة المصارف التجارية على ضخ الائتمان. سياسة الاحتياطي النقدي القانوني تمكن المصرف المركزي من الدفاع عن قيمة العملة الوطنية والمحافظة على القوة الشرائية لها وتدعيم سعر الصرف، وذلك من خلال رفع نسبة الاحتياطي القانوني عندما تتخفف احتياطات المصرف المركزي من العملات الصعبة.

وإلى جانب سياسة الاحتياطي النقدي القانوني هناك سياسة أخرى يطلق عليها سياسة الرصيد الدائن وهي سياسة مكملة لسياسة الاحتياطي النقدي القانوني وتعتمد على أن المصرف المركزي يلزم المصارف التجارية بأن تحتفظ لديه بنسبة معينة من ودائعها في ظروف الانكماش الاقتصادي والحاجة إلى استخدام سياسة نقدية توسعية فإن المصرف المركزي يلجأ إلى تخفيض نسبة الرصيد الدائن مما يعني زيادة سيولة المصارف التجارية وبالتالي زيادة القدرة على منح الائتمان، بينما في ظروف التضخم تكون هناك حاجة إلى سياسة نقدية انكماشية فإن المصرف المركزي يرفع نسبة الرصيد الدائن مما يسبب انكماش السيولة المتاحة لدى المصارف التجارية وبالتالي الحد من قدرتها على منح الائتمان المصرفي(5).

فاعلية سياسة الاحتياطي النقدي:

يعتبر الفكر الاقتصادي المعاصر تحديد نسبة الاحتياطي النقدي من أقوى الأساليب التي يملكها البنك المركزي للتأثير في حجم الائتمان، لكن فاعلية هذه السياسة تكون ضعيفة إذا كان لدى البنوك التجارية حجم كبير من الصكوك مما يتيح للبنوك تغذية أرصدها النقدية دون حاجة إلى خفض كبير في أصولها الأخرى لذلك من الأفضل أن تسند سياسة تحديد الاحتياطي النقدي بسياسة تغير سعر الخصم أو السوق المفتوحة أو كليهما معاً مما يضطر البنوك إلى تحمل أعباء أكبر إذا أرادت الحصول على موارد نقدية. كما أن سياسة الرصيد النقدي تفرض أن البنوك شديدة الحساسية للتغيرات في أرصدها النقدية لكن الملاحظ أن البنوك تأخذ في الإعتبار عند وضع سياساتها الائتمانية عدة عوامل أخرى منها حالة السوق وهيكل توزيع أصولها ومستوى سعر الفائدة ويشير هذا إلى أن السياسة الائتمانية أكثر فاعلية في حالة تقييد الائتمان وأقل فاعلية في حالة بسطه.

إن أثر تغيير نسبة الاحتياطي النقدي يتوقف على مقدار الطلب على الائتمان. فالتغيرات في مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان قد لا يكون لها الأثر المطلوب لو أن طلب الائتمان لم يتغير في نفس الاتجاه الذي يرغبه البنك المركزي فتخفيض نسبة الاحتياطي قد لا يكون لها أثر فعال في التوسع في الائتمان خاصة أثناء فترات الكساد.

إن هذه السياسة تؤدي إلى آثار عكسية تتمثل في عدم التأكد لدى البنوك التجارية. والاقتصادي كينز قد حذر من سياسة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي ويجب ألا تتبع إلا بعد إشعار سابق وبدرجات صغيرة حتى لا تؤدي إلى إحداث هزات في البنوك(4).

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة

يتناول الجانب التطبيقي للدراسة توصف بيانات الدراسة، وذلك من خلال استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (Eviews-9.5). بينما يتطرق الثاني إلى قياس أثر سياسات وبرامج بنك السودان المركزي على حجم التمويل المصرفي السوداني، ويتم ذلك عبر بناء نماذج قياسية لتحديد تأثير المتغيرات التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على الجهاز المصرفي.

وصف متغيرات الدراسة:

الأساليب الكمية المستخدمة في التحليل:

تعتمد الدراسة أسلوب تحليل السلاسل الزمنية في تحليل البيانات للوصول إلى نتائج تتسم بالدقة ويتم ذلك من خلال اتباع المراحل التالية:

المرحلة الأولى:

وصف بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة باستخدام مقاييس التشتت والنزعة المركزية. ثم اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test) لمعرفة مدى سكون السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، وذلك لتجنب النتائج غير الدقيقة نتيجة لعدم سكونها، تم استخدام اختبار Augmented Dickey- (ADF) Fuller.

المرحلة الثانية:

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية ساكنة من نفس الرتبة، يتم التحول إلى اختبارات التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن، ويقوم تحليل التكامل المشترك بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس النماذج الإحصائية التقليدية، ومفهوم التكامل المشترك يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، هذه العلاقة تسمى بالتكامل المشترك وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات لابد أولاً من إزالة مشكل عدم السكون، وذلك باستخدام اختبارات جذور الوحدة (Unit Roots test).

المرحلة الثالثة:

يتم فيها استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) (Error Correction Model) لمعرفة متى تقترب السلسلة من التوازن في المدى الطويل و تغيرات السلسلة ديناميكية المشتركة في المدى القصير، أي هذا أن الاختبار له القدرة على اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما انه يتفادي المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (7).

لتطبيق الاختبارات السابقة يتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (Eviews-9.5).

وصف متغيرات النموذج:

لمعرفة الخصائص الإحصائية لسلسلة بيانات متغيرات الدراسة تم وصف المتغيرات باستخدام الحزمة الإحصائية (Eviews):

جدول رقم (1)

نتائج توصيف متغيرات الدراسة (المتوسطات)

| | BF | LR | MUM |
|--------------|----------|----------|----------|
| Mean | 21760.04 | 15.95238 | 16.84286 |
| Median | 12998.54 | 14.00000 | 12.40000 |
| Maximum | 102927.6 | 28.00000 | 45.00000 |
| Minimum | 41.55590 | 8.000000 | 9.700000 |
| Std. Dev. | 26720.30 | 5.314849 | 10.23189 |
| Skewness | 1.631888 | 0.999808 | 2.091761 |
| Kurtosis | 5.213307 | 3.139188 | 6.134006 |
| Jarque-Bera | 13.60709 | 3.515606 | 23.90837 |
| Probability | 0.001110 | 0.172423 | 0.000006 |
| Sum | 456960.8 | 335.0000 | 353.7000 |
| Sum Sq. Dev. | 1.43E+10 | 564.9524 | 2093.831 |
| Observations | 21 | 21 | 21 |

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام البيانات المتحصل عليها من بنك السودان المركزي

تم استعراض المؤشرات الوصفية للبيانات المستخدمة في الدراسة من خلال استخدام مقاييس النزعة المركزية و مقاييس التشتت لكل المتغيرات للتعبير عن تشتت البيانات للتأكد ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (NORMAL DISTRIBUTION).

أ) حجم التمويل المصرفي BF (Banking Finance):

هو عبارة عن حجم التمويل المصرفي الممنوح من قبل جميع المصارف التي تعمل في الاقتصاد السوداني، حيث بلغت أعلى قيمة له (102927.6) وأدنى قيمة له (41.55590)، وسجل الوسط الحسابي (21760.04) بينما بلغ الانحراف المعياري له (26720.30).

ب) الاحتياطي النقدي القانوني LR (Legal reserve):

هو مؤشر لقياس نسبة الاحتياطي النقدي القانوني التي يجب على المصارف الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي والتي تحدد حسب السياسة النقدية المنتهجة في الدولة، حيث بلغت أعلى قيمة له

(28.00000) وأدنى قيمة له (8.000000)، بينما بلغ الوسط الحسابي (15.95238) والانحراف المعياري (5.314849).

ج) هامش المربحة (MUM Murabaha margin):

هو مؤشر لقياس تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود ويتم تحديده حسب الشريعة الاسلامية ويمثل البديل لسعر الفائدة في الاقتصاد الوضعي ، حيث بلغت أعلى قيمة له (45.00000) وأدنى قيمة له (9.700000)، بينما بلغ الوسط الحسابي (16.84286) والانحراف المعياري (10.23189).

اختبار السكون لبيانات الدراسة:

يعتبر شرط السكون مهم لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، ويتم استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root test): لتحديد الخصائص غير الساكنة (non-stationary) للمتغيرات السلسلتين الزمنية على حد سواء في المستويات (levels) من خلال الاختبارات التالية :

اختبار ديكي فوللر (ADF)، حيث يستخدم هذا الاختبار باتجاه الزمن (Time trend) أو بدونه، الصيغة الرياضية العامة لاختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) هي كالاتي :

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + e_{1t}$$

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + \delta \Delta Z_{t-1} + e_{2t}$$

بتطبيق هذا النموذج علي البيانات المتحصل عليها من بنك السودان تم الحصول علي البيانات الموضحة في الجدول رقم (2)

جدول رقم (2)

نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع لاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

| الفرق الثاني - Intercept | | المتغير |
|--------------------------|-------------|---------|
| Probability | t-Statistic | |
| 0.0000 | 3.300883 | BF |
| 0.0079 | -4.619926 | LR |
| 0.0055 | -5.095999 | MU |
| -4.498307 | | 1% |
| -3.658446 | | 5% |
| -3.268973 | | 10% |

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البيانات المتحصل عليها من بنك السودان المركزي

يتضح من الجدول رقم (2) نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع أن بيانات الدراسة ساكنة بعد أخذ الفرق الثاني عند مستوي معنوية 5% ، بعد التأكد من سكون بيانات المتغيرات في مستوي واحد يمكن قياس العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

قياس أثر سياسات وبرامج البنك المركزي على حجم التمويل المصرفي:

لمعرفة أثر سياسات وبرامج بنك السودان المركزي على أداء الجهاز المصرفي في الاقتصاد السوداني يتم استخدام عدد من النماذج القياسية والتي تشمل كل المتغيرات المتعلقة بالدراسة .
أولاً: بيانات المتغيرات:

تم الحصول على بيانات متغيرات النموذج من تقارير بنك السودان المركزي خلال فترة الدراسة.

ثانياً: النماذج القياسية المستخدمة:

لقياس أثر سياسات وبرامج البنك المركزي على أداء الجهاز المصرفي تم بناء النماذج الموضحة أدناه.

$$BF = \beta_0 - \beta_1 LR + \beta_2 MUM + \mu \quad \beta_1 < 0 \quad \beta_2 > 0$$

حيث أن:

BF: حجم التمويل المصرفي .

LR : الاحتياطي النقدي القانوني .

MUM: هامش المربحة .

β_0 : ثابت النموذج (الجزء المقطوع من النموذج)

β_1, β_2 : معاملات النماذج الاشارات المتوقعة لها حسب ماهي موضحة في النماذج.

تقدير اثر سياسات وبرامج بنك السودان المركزي على حجم التمويل المصرفي

1- قياس العلاقة طويلة المدى بين متغيرات النموذج (التكامل المشترك):

لقياس العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات، تم استخدام اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك لقياس العلاقة طويلة المدى، والذي يتفوق على الاختبارات الأخرى مثل اختبار (انجل غرانجر) للتكامل المشترك، نظراً لتناسبه مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، اصف الي ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى انه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مساراً للشك والتساؤل (7).

يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن، Johansen) و(جوهانسن - جوسليوس، Johansen and Juselius) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط؛ لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية (إنجل - غرانجر، Engle - Granger) ذات الخطوتين.

وتعتبر منهجية "جوهانسن" و"جوهانسن - جوسليوس" اختباراً لرتبة المصفوفة II. ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة II ذات رتبة كاملة ($0 < r(\Pi) = r < \eta$). ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى maximum Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test (λ_{max}).

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^n \log(\hat{\lambda}_i) \quad \text{ويعرف اختبار الأثر بـ :}$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أي أن عدد متجهات التكامل المشترك $r \geq$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن $r =$ (حيث $r = 0, 1, 2$). ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ

$$\lambda_{max} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أي أن عدد متجهات التكامل المشترك $r =$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجها التكامل المتزامن $r + 1 =$ (1).

بتطبيق معادلات التكامل المشترك تم الحصول علي النتائج الموضحة في الجدول رقم (3)

الجدول رقم (3)

يوضح نتائج اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك

| | | | | |
|---|------------|-----------|----------------|---------|
| Date: 03/23/19 Time: 22:42 | | | | |
| Sample (adjusted): 1999 2017 | | | | |
| Included observations: 19 after adjustments | | | | |
| Trend assumption: Linear deterministic trend | | | | |
| Series: BF LR MU | | | | |
| Lags interval (in first differences): 1 to 1 | | | | |
| Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace) | | | | |
| Hypothesized | | Trace | 0.05 | |
| No. of CE(s) | Eigenvalue | Statistic | Critical Value | Prob.** |
| None * | 0.892673 | 83.05627 | 47.85613 | 0.0000 |
| At most 1 * | 0.782434 | 40.65058 | 29.79707 | 0.0019 |
| At most 2 | 0.415825 | 11.67080 | 15.49471 | 0.1734 |
| At most 3 | 0.073831 | 1.457273 | 3.841466 | 0.2274 |
| cointegrating eqn(s) at the 0.05 level 1 Trace test indicates | | | | |
| * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level | | | | |
| **Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values | | | | |

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام البيانات المتحصل عليها من بنك السودان المركزي

يتضح من الجدول رقم (3) أن نتائج اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك هنالك علاقة طويلة المدي بين متغيرات الدراسة ويظهر ذلك وجود متجه واحد للتكامل المشترك عند مستوي معنوية 5% وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النماذج.

تقدير اثر سياسات وبرامج بنك السودان المركزي على حجم التمويل المصرفي بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model-ECM)

يتميز نموذج تصحيح الخطأ عن نموذج (انجل غرانجر) بأنه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير، كما يتميز بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة، وتعد المعلمة المقدرية في النموذج أكثر اتساقاً من تلك الطرق الأخرى مثل طريقة انجل- غرانجر (Engel Granger 1987) و جوهانسن (Johansen 1988)، و لاختبار مدى تحقق التكامل المتزامن بين متغيرات في ظل (ECM) يقدم (Persaran 2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية (القصيرة و الطويلة الأجل) بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ حيث يتميز بإمكانية التطبيق سواء كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة صفر (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1)، أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة، و يمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية، و لا يطبق هذا النموذج إلا بعد نجاح اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن (7).

لقياس اثر سياسات وبرامج بنك السودان المركزي على حجم التمويل المصرفي وبتطبيق نموذج تصحيح الخطأ تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (4)

جدول رقم (4)

نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model-ECM)

| Vector Error Correction Estimates | | | |
|--|------------|------------|------------|
| Date: 03/23/19 Time: 23:17 | | | |
| Sample (adjusted): 2001 2017 | | | |
| Included observations: 17 after adjustments | | | |
| Standard errors in () & t-statistics in [] | | | |
| Cointegrating Eq: | CointEq1 | | |
| BF(-1) | 1.000000 | | |
| LR(-1) | 5803.188- | | |
| | (1322.88) | | |
| | [4.38677] | | |
| MU(-1) | -6198.946 | | |
| | (1169.29) | | |
| | [-5.30146] | | |
| Error Correction: | D(BF) | D(LR) | D(MU) |
| CointEq1 | 0.211023- | -1.73E-05 | 9.33E-05 |
| | (0.05595) | (3.4E-05) | (3.5E-05) |
| | [3.77131] | [-0.50574] | [2.65549] |
| D(BF(-3)) | 0.254584 | 0.000302 | -0.000915 |
| | (0.63845) | (0.00039) | (0.00040) |
| | [0.39875] | [0.77395] | [-2.28314] |
| D(LR(-3)) | -234.8610 | 0.020259 | -0.199295 |
| | (341.366) | (0.20868) | (0.21439) |
| | [-0.68800] | [0.09708] | [-0.92960] |
| D(MU(-3)) | -336.0365 | 0.041954 | -0.071064 |
| | (205.755) | (0.12578) | (0.12922) |
| | [-1.63319] | [0.33355] | [-0.54994] |
| R-squared | 0.776043 | 0.057706 | 0.339055 |
| Adj. R-squared | 0.724361 | -0.159746 | 0.186529 |
| Sum sq. resids | 2.52E+08 | 94.22935 | 99.45751 |
| S.E. equation | 4404.202 | 2.692287 | 2.765968 |
| F-statistic | 15.01563 | 0.265375 | 2.222932 |
| Log likelihood | -164.4771 | -38.67836 | -39.13735 |
| Akaike AIC | 19.82083 | 5.020984 | 5.074983 |
| Schwarz SC | 20.01688 | 5.217034 | 5.271033 |
| Mean dependent | 6000.026 | 0.000000 | -0.488235 |
| S.D. dependent | 8388.739 | 2.500000 | 3.066733 |
| Determinant resid covariance (dof adj.) | | 4.52E+08 | |
| Determinant resid covariance | | 2.02E+08 | |
| Log likelihood | | -234.9259 | |
| Akaike information criterion | | 29.40305 | |
| Schwarz criterion | | 30.13824 | |

- المصدر: إعداد الباحث باستخدام البيانات المتحصل عليها من بنك السودان المركزي.

- [] هي قيم T المحسوبة. () الانحراف المعياري.

تفسير نتائج نموذج تصحيح الخطأ المقدر:

تم استخدام ثلاثة معايير لتفسير نتيجة نموذج تصحيح الخطأ المقدر في الجدول رقم (4) والتي تشتمل على معيار النظرية الاقتصادية، المعيار الإحصائي و المعيار القياسي.

1- معيار النظرية الاقتصادية :

يلاحظ من خلال نتائج النموذج المقدر في الجدول رقم (4) أن إشارة معاملات المتغيرات المستقلة متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث بلغت معلمة متغير الإحتياطي النقدي القانوني (-5803.188) و معلمة متغير هامش الرباحة (-6198.946). وهذا يدل علي انه كلما كانت هنالك زيادة في نسبة الإحتياطي النقدي القانوني وهامش الرباحة أدت هذه الزيادة إلى نقصان في حجم التمويل المصرفي .

2- المعيار الإحصائي :

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4) قيمة اختبار (F) تدل عن المعنوية الشاملة للنموذج . كما بلغت الإحصائية (t-Statistic) المحسوبة للمتغيرات المستقلة نسبة الإحتياطي النقدي القانوني (LR) (4.38677) و هامش الرباحة (MU) (-5.30146) عند مستوي معنوي 5% وهي اكبر من قيمة (T) الجدولية التي بلغت (2.042) مما يعني أن جميع متغيرات النموذج معنوية إحصائياً.

3- المعيار القياسي :

يلاحظ من الجدول رقم (4) ان قيمة معامل التحديد (R2) 0.77 بلغت أن المتغيرات المستقلة المضمنة في النموذج تفسر نسبة 77% من التغيرات في المتغير التابع وبقية التأثير يُعزى لمتغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج. وقد كانت قيمة معامل سرعة التكيف للنموذج (-0.211023) وكانت قيمة (T) المحسوبة له (3.77131) عند مستوي معنوي 5% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.042). وهذا يعني أنه معنوي احصائياً ، هو ذو قيمة سالبة وأقل من الصفر مما يدل على مقدرة نموذج تصحيح الخطأ على قياس سرعة التكيف للمتغيرات بمعني إذا انحرفت البيانات عن الوضع التوازني تحتاج إلي فترة تقدر ب 5 سنوات للرجوع لها.

اختبار الفروض:

نص الفرضية " توجد علاقة عكسية بين كل من نسبة الإحتياطي النقدي القانوني وهامش الرباحة وحجم التمويل المصرفي الذي يُقدمه الجهاز المصرفي السوداني"، ومن خلال ملاحظة نتائج نموذج تصحيح الخطأ بالجدول رقم (4) يتضح أن إشارة مَعلمة المُتغيرات المستقلة كانت هي نسبة الإحتياطي النقدي القانوني (-5803.188)، وهامش الرباحة (-6198.946) وهي معنوية إحصائياً، ويظهر ذلك من

خلال قيمة (t-Statistic) المحسوبة التي كانت تساوي (4.38677)، (-5.30146) على التوالي عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية التي بلغت (2.042)، وايضاً من خلال الملاحظة لكل معايير الاختبارات المختلفة يتضح انها معنوية احصائياً وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، وهذا يعني كلما كانت هنالك زيادة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني وهامش المربحة كلما يؤدي ذلك إلى نقصان في حجم التمويل المصرفي.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

خُصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، يُمكن إيجاز أهمها في الجوانب التالية:

- 1) تؤثر الزيادة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني على أداء المصارف بنقصان في حجم التمويل المصرفي بمقدار (-5803.188).
- 2) يوجد أثر كبير لسياسات البنك المركزي المتعلقة بتحديد هامش المربحة بصورة عكسية مع حجم التمويل المصرفي مما يؤثر علي ربحية المصارف بمقدار ميل متغير هامش المربحة (-6198.946). وخاصة انها تعتمد بشكل أساسي على حجم التمويل المصرفي .
- 3) توجد علاقة عكسية بين سياسات البنك المركزي التي تتعلق بزيادة في نسبة الاحتياطي النقدي وحجم الودائع المصرفية بالمصارف .
- 4) كلما كانت هنالك زيادة في هامش المربحة يؤدي ذلك إلى زيادة في حجم الودائع المصرفية بالجهاز المصرفي السوداني .
- 5) ضخامة حجم الأصول الثابتة التي تمتلكها المصارف وصعوبة تسييل تلك الأصول في الوقت المناسب.
- 6) ضآلة المخصصات التي يمكن أن تواجه بها مخاطر التمويل.

التوصيات :

- من خلال النتائج التي خُصت إليها الدراسة تم وضع التوصيات المقابلة التي تتمثل في الآتي:
1. إحكام التنسيق والتشاور بين بنك السودان المركزي والمصارف العاملة عند وضع السياسات حتى يحدث التناغم التام عند التنفيذ، الأمر الذي يؤدي إلى رفع كفاءة أداء المصارف.

2. ضرورة قيام البنك المركزي بوضع سياسات مرنة من شأنها أن تتواءم مع أي تغيرات قد تحدث في مؤشرات الاقتصاد الكلي بصورة عامة والنشاط المصرفي على وجه التحديد، وكذلك مع أي تطورات قد يتعرض لها الاقتصادي العالمي.
3. اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بزيادة رساميل المصارف واحتياطياتها وحفز عمليات الدمج المصرفي التي من شأنها خلق مصارف ذات ملاءة مالية وكفاءات إدارية تمكنها من المنافسة داخلياً وخارجياً وخاصة في ظل العولمة التي أصبحت من أهم سماتها اقتصاديات الحجم الكبير.
4. ضرورة أن يتبنى البنك المركزي سياسات إصلاح مصرفي وتصحيح هيكلية شامل يستهدف الكادر البشري، عدد المصارف ونوعية الأنشطة التي تمارسها وتوزيعها الجغرافي ومدى جودة الخدمات التي تقدمها لعملائها.
5. يقوم البنك المركزي بالزام المصارف بنشر الوعي المصرفي وفتح فروع لها في أوسع نطاق بما يحقق مفهوم الشمول المالي القائم على استفادة جميع شرائح المجتمع من الخدمات المصرفية.
6. زيادة حجم المخصصات وتوزيعها، وذلك لمقابلة أي مخاطر تصاحب عمليات التمويل المصرفي.

قائمة المصادر والمراجع**أولاً: المراجع**

- 1- " Approach An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series " , Patterson, K1- Palgrave, New York, 2002, p265
- 2- بنك السودان. التقارير السنوية للأعوام (1990م – 1998م).
- 3- مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999)، ص 143 – 144.
- 4- عثمان يعقوب محمد، النقود والبنوك والسياسة النقدية، مرجع سابق، 2000 ص 144 – 145
- 5- محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان وسهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، طبعة ثانية، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2014)، ص 180 – 181.
- 6- زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2007)، ص 206 – 207.
- 7- William H. Greene, "Econometric Analysis5", 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654.

ثانياً: الرسائل

- 8- إيناس عمر محمد، أثر تطوير تقنية الخدمات المصرفية في أداء المصارف السودانية، دكتوراه، جامعة السودان، الخرطوم 2008م. (غير منشورة)
- 9- محمد جعفر إبراهيم، تأثير السياسات المنظمة لقطاع المعلومات والاتصالات في السودان على استخدام التقنية المصرفية، بحث دكتوراه، جامعة السودان، الخرطوم 2015م. (غير منشورة)
- 10- عامر غزلان العازمي، أثر إجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية في التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط 2002. (غير منشورة)
- 11- Jun M. .and S. Cai (2001) The Key determinants of Internet banking services quality: content analysis International Journal of Bank Marketing pp 276-291,
- 12- <https://www.helpernt.com/vb/showthread.php?t=4822>
- 13- سوسن عبد الرحيم سفيان، أثر تقنية المعلومات والتطور التكنولوجي على الخدمات المصرفية السودانية دراسة حالة بنك أم درمان الوطني، ماجستير، جامعة امدرمان الاسلامية، الخرطوم 2004م. (غير منشورة)